

Distr.: Limited
14 November 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٤٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الأرجنتين، إريتريا، أوغندا، البرازيل، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رواندا،
فنلندا، ملاوي، النرويج: مشروع قرار

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في
المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف والغايات
الإئتمانية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي لعبته هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة في
تشكيل رؤية عريضة للتنمية وفي تحديد الأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة، وهو الدور
الذي أسهم في تحسين حياة الإنسان في مختلف أنحاء العالم،

وإذ تؤكد مجدداً الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)
بتأمين العمالة الكاملة والمنتجة للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، كهدف محوري
للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وكذلك لاستراتيجيات التنمية، بما في ذلك
استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإئتمانية للألفية،

(١) انظر القرار ١/٦٠.



وإذ تشير إلى قرارها ٥٩/٥٧ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن عولة منصفة: هيئة الفرص للجميع - تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تؤكد مجددا ما أعرب عنه إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٢) من تصميم على كفالة أن تصبح العولة قوة إيجابية لشعوب العالم قاطبة، والتزام بكفالة زيادة اتساق السياسات وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بریتون وودز وسائر الهيئات المتعددة الأطراف، وذلك بغية اتباع نهج منسق على نحو كامل لإزاء مشاكل التنمية،

وإذ تسلم بأن تأمين العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هو واحد من العناصر الرئيسية لاستراتيجيات الحد من الفقر التي تيسر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه يتطلب تركيزا متعدد الأبعاد يضم الحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي أرباب الأعمال والعمال، والمنظمات الدولية، وبخاصة وكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية،

وإذ تؤكد مجددا أن التنمية هي هدف محوري في حد ذاتها، وأن التنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الإطار الأشمل لأنشطة الأمم المتحدة،

١ - **تخطيط علما مع الاهتمام** باعتماد منظمة العمل الدولية في دورتها السابعة والتسعين الإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولة عادلة^(٣)، وهو الإعلان الذي يدعو إلى استراتيجية متكاملة لتشجيع العمل اللائق وي طرح هذه الاستراتيجية؛

٢ - **تسلم** بأنه قد أصبح من الأكثر ضرورة، في السياق الحالي للعولة، الوصول إلى نتائج أفضل وأكثر عدلا للجميع، من أجل تلبية التطلعات العالمية للعدالة الاجتماعية، وللوصول إلى العمالة الكاملة، وكفالة استدامة المجتمعات المفتوحة والاقتصاد العالمي، ولتحقيق التماسك الاجتماعي، ولمكافحة الفقر وازدياد التفاوتات؛

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) A/63/538-E/2009/4، المرفق.

- ٣ - تسلم أيضا بأن الأثر الاجتماعي للأزمة الاقتصادية الحالية قد يؤثر بصورة غير متناسبة على أفقر فئات المجتمع وأكثرها ضعفا من خلال زيادة الفقر والعمالة الناقصة واتساع انعدام المساواة واشتداد الأوضاع الاقتصادية؛
- ٤ - تكرر تأكيد تأييدها للعملة العادلة وعزمها على أن تجعل من الأهداف المتمثلة في توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، فضلا عن التدابير الأخرى التي قد تتخذ للتصدي للأزمة الاقتصادية الراهنة، حسب الاقتضاء، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٥ - تؤيد الدعوة التي وجهها الإعلان لتعزيز تنفيذ نهج موحد إزاء برنامج توفير العمل اللائق والإسهام فيه، استنادا إلى الأهداف الاستراتيجية الأربعة المترابطة التي يدعم بعضها بعضا، والتي تتمثل في خلق فرص العمل، والحقوق في العمل، والحوار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية؛
- ٦ - تكرر تأكيدها أن مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق، كما اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٤)، توفر نهجا عمليا لتعزيز الاتساق في رسم السياسات وتنفيذها فيما يتعلق بهذه القضايا داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- ٧ - تطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها المالية أن تواصل تعميم أهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع في سياساتها وبرامجها وأنشطتها من خلال تطبيق مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق؛
- ٨ - تشجع الدول الأعضاء على النظر في تطبيق مجموعة الأدوات على الصعيد الوطني سعيا وراء التشجيع على اتساق السياسات حول تعزيز تعميم منظور العمالة والعمل اللائق؛
- ٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار، على النحو الواجب، إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة عند النظر في التقارير ذات الصلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

(٤) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٨، الفقرة ٣٥.